



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة التمركز الإيراني في سوريا

١ - مدخل:

لقد شكلت الأزمة السورية المستمرة منذ آذار عام ٢٠١١ نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ودولية. فبحكم العلاقات والتحالفات التي أقامتها سوريا برئاسة الرئيسين حافظ وبشار الأسد خلال العقود الماضية، وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولاسيما الصراع مع "إسرائيل" - لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية، وإنما باتت تعبيراً عن تصارع منظومات إقليمية ودولية واسعة معنية بما يجري في سوريا خاصة والمنطقة عامة، الأمر الذي فاقم من حالة الفوضى وغياب الاستقرار عموماً، وأسهم في تفاقم الانقسامات في الموقف العربي وزيادة حالة التقلب في التحالفات والمحاور وتأجيج الصراعات والاستقطابات الطائفية والمذهبية.

على مدى التطورات وتفاقمها، كانت "إسرائيل" سعيدة بالمراقبة من على الجدار معتقدة بأن نظام الرئيس بشار الأسد الحالي متجه نحو الانهيار. كما كانت سعيدة أيضاً عندما أنهت دمشق في العام ٢٠١٢ علاقتها مع حركة حماس الفلسطينية. ومع تزايد الصراع في سورية تعقيداً واتساعاً، كزّر العديد من القادة الإسرائيليين ما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن قد قاله في سياق الحرب المفروضة على الجمهورية الإسلامية الفتية عام ١٩٨٠ من قبل الولايات المتحدة ونظام صدام حسين البائد ودول الخليج وأوروبا: "أتمنى لكلا الجانبين حظاً سعيداً". لكن لـ "إسرائيل" مصالح واضحة جداً في كل هذه الفوضى فمن شأن سقوط نظام الرئيس الأسد الممانع والمقاوم أن يخدم المصالح الإسرائيلية عبر زعزعة استقرار محور إيران - سوريا - المقاومة. ومن جهة أخرى، وعلى ضوء ضعف المعارضة السورية العلمانية، فإن من الممكن أن يجلب نصر المتمردين المنفلتين والهائجين نظاماً إسلامياً معادياً لإسرائيل ويضعهم في حديقتها الخلفية الخاصة. أما الأسد فيشكل نوعية معروفة - إنه عدو معطن رسمياً، يحكم من قصر، والذي يمكن الاتصال به. لكن التنظيمات المتمردة لا تملك عنواناً بريدياً، وهي متعددة ومتناقضة جداً إلى درجة يستحيل معها قتالها

والانتصار عليها أو التفاوض معها كما يتم في العادة مع الدول. لقد أدى صمود سوريا، بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وصمود المقاومة الإسلامية بعد خروج الجيش السوري من لبنان، وفشل محاولات نزع سلاحها بأدوات داخلية لبنانية، الى نضوج قرار شن ما سمي "حرب لبنان الثانية" العام ٢٠٠٦.

المنعطف نفسه تكرر بعد فشل الرهان على الجماعات الإرهابية الإجرامية، ومحدودية فعالية الضربات العسكرية الإسرائيلية في الساحتين السورية واللبنانية. لكن البيئة الاقليمية ومعادلات القوة من لبنان إلى سوريا إلى العراق إلى إيران اختلفت جذريا، وفعالية قوة ردع محور المقاومة بقيادة الجمهورية الاسلامية الايرانية باتت أكثر تأثيرا وحضورا في واشنطن وتل أبيب. وبالنتيجة، وضع الكيان الإسرائيلي أمام خيارين أحلاهما مر: إما التكيّف القهري مع الواقع الاستراتيجي المتردّي بكل مخاطره المستقبلية، وإما المواجهة المباشرة بكل عواقبها وتداعياتها الفورية التي يصعب تحملها. وعلى ضوء هذه الحقائق لم تقتصر نتائج وتداعيات فشل الرهانات أو الخيارات، التي انتهجتها الأطراف المُعادية، دولاً كانت أم منظمات ارهابية، على عدم تحقيق أهدافها الاجرامية التي كانت مؤملة، بل أيضاً على عدم العودة إلى ما كان عليه الوضع سابقاً. وبنتيجة ذلك، نشأت حالة جديدة تتسم بمعالم جيوسياسية وجيوستراتيجية تختلف كلياً عن نقطة الانطلاق. واستناداً إلى هذا المفهوم، يمكن رصد الواقع الجديد الذي تشكّل في الساحة السورية، بعد تهاوي طموحات القوى الإقليمية والدولية التي أدارت الحرب ضد سوريا أساساً، باعتبارها نقطة ارتكاز محور المقاومة بأكمله.

لقد ظلّت سوريا، ومعها لبنان، ضمن دائرة الاستهداف والتحييد من أجل فرض التطبيع العربي الرسمي الشامل مع "إسرائيل" بطريقة شبه مجانية، بغضّ النظر عن مصير ما يسمّيه أغلب القادة العرب زوراً واستسلاماً وتوهماً ب "التسوية العادلة والشاملة" لأساس الصراع العربي - الصهيوني، أي القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره وبناء مؤسساته المستقلة. وتعتقد "إسرائيل" أن نظام الرئيس بشار الاسد ما يزال يمثل عائقاً رئيساً بوجه تمرير عملية التسوية المطروحة بما يتلاءم مع المنظور الإسرائيلي، ليس على المسار السوري فقط، بل على المسارين اللبناني والفلسطيني كذلك، فسقوط نظام الرئيس الأسد في رأبها سيضعف من دون شك موقف سوريا السياسي المتعلق بالتسوية على شتى الجبهات، ممّا يؤدي إلى إضعاف الموقف اللبناني المقاوم وكذلك المفاوضات الفلسطينية. لذلك رأت "إسرائيل"

في الأحداث المأساوية الدامية الحاصلة في سوريا منذ سبع سنوات فرصة ذهبية لإحراز مكاسب سريعة ومجانية كانت تعتبر في السابق مجرد أحلام يقظة ومن أبرزها التخلّص من نظام الرئيس بشار الأسد وبالتالي إضعاف أو التخلّص أيضا من حزب الله وامتداده المقاوم حتى الجمهورية الاسلامية في ايران.

ففي بداية الأزمة السورية كان هناك ضبابية في الرؤية الإسرائيلية، وذلك بسبب ادعاء بعض الإستراتيجيين الإسرائيليين بأن بقاء النظام السوري برئاسة الاسد هو أسهل لـ "إسرائيل" حتى لو كان معاديا لها. فهي تعتبر نفسها أنها تعرفه منذ عقود، وهو في نظرها يمثل نظاماً براغماتياً قد تم رده إسرائيليا، ولهذا فهو يتوجه للاستفادة بصورة مواربة من لاعبين سياسيين وعسكريين معادين لـ "إسرائيل" مثل دعمه لحزب الله واحتضانه لحركة حماس، وتحالفه مع الجمهورية الاسلامية في إيران.

إلا أن هذا الضباب انقشع عندما رجحت هذه الرؤية المصلحة الأساسية الاسرائيلية في إضعاف حزب الله العدو الإيديولوجي الصلب أولا عبر التكيّف مع نظام علماني تعرف التعامل معه في مقابل مجيء فوضى أصولية لا تعرف شكلها ولا توجهها مستقبلا. في هذا السياق يقول الكاتب الاسرائيلي المشهور آري شافيط في مقالة له في صحيفة «هآرتس» النخبوية في كانون الأول ٢٠١١، "بعد عشرة أشهر على بدء الثورات العربية الكبيرة، الصورة أصبحت واضحة، لقد انتصر الله، اختفى شباب الغوغل، اختفى المثقفون الليبراليون، اختفى أولئك الذين وعدونا بالمساواة، والأخوة والحرية ... نحن لم نحصل على الثورة الأميركية عام ١٧٧٦، ولا الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، ولا حتى الثورة في شرق أوروبا عام ١٩٨٩، الثورة العربية عام ٢٠١١ هي ثورة دينية، القوة التي تغير الديكتاتوريات العلمانية للضباط العرب الفاسدين هي الإسلام، لا يوجد في الأفق مارتين لوثر كينغ، ولا المهاتما غاندي. إن النتيجة التي حصلنا عليها بسبب طعنة السكين التي غرسها اوباما بظهر حسني مبارك كانت واحدة ووحيدة، إخراج العفريت الديني من الزجاجة الشرق أوسطية ، وتم ذلك تحت رعاية الغرب المنهار، رجع الله، الله يسيطر، الله يستر».

٢ - عوامل مؤثرة في الاستراتيجية الاسرائيلية:

بالتزامن مع عودة سيطرة الدولة السورية بقيادة الرئيس بشار الاسد على معظم أراضيها حتى الآن، واجه الكيان الإسرائيلي وحلفاؤه مشهداً سورياً وإقليمياً مغايراً لما كان يتمنى أو يخطر ببال أي من أجهزة التخطيط والاستشراق والعمليات لدول العدوان التي تجاوز عددها المئة، بدءاً من تحول موسكو إلى البوابة الإلزامية لأي ترتيب سياسي وأمني في الساحة السورية، إلى التمرکز الإيراني وحلفاؤه هناك دعماً للدولة السورية في مواجهة أي تهديد إسرائيلي أو تكفيري، مروراً بتطور قدرات مقاومة حزب الله الكمية والنوعية وكفاءاتها القتالية، الأمر الذي وضع تل أبيب وواشنطن بشكل خاص أمام تحدي الخيارات والعوامل المضادة الفاعلة ومن أبرزها:

أ - العامل الروسي:

لقد تحول تمرکز الجيش الروسي في سوريا إلى طرف أساسي في البيئة الإقليمية، وبات لزاماً على الكيان الإسرائيلي، بشكل خاص، أن يتعامل مع هذا المستجد السياسي العسكري الإستراتيجي كحقيقة ثابتة ومنتطورة. وهذا المستجد، بحسب رأي الاسرائيليين، انطوى على تهديدات وفرص في آن. لكنه في المجمل، يؤشر أيضاً إلى تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة من دون أن يتعارض ذلك مع حقيقة كون الولايات المتحدة، بمعايير محددة، ما زالت الدولة العظمى الأولى في العالم. وعلى هذا الأساس واجهت "إسرائيل" مأزقاً إقليمياً واستراتيجياً له آثاره وتداعياته على واقعها ومستقبلها ودورها، فضلاً عن واقع المنطقة ومستقبلها. فبالنسبة للتهديد الكامن في الوجود الروسي على الأرض السورية، على المصالح الاسرائيلية، فإنه ينبع بشكل خاص من المصالح المشتركة الواسعة النطاق التي تجمع الروس مع محور المقاومة، مما ساهم حتى الآن في تبييد الرهانات الإسرائيلية للحد من مفاعيل الانتصار السوري على معادلات الصراع مع كيان العدو الصهيوني. أما بالنسبة للفرص فتنبع من وجود مساحة من التباينات والخلافات بين الطرفين (الروسي ومحور المقاومة وخاصة ايران)، تتصل بالموقف من عدم شرعية وجود "إسرائيل" في فلسطين ككيان غاصب ومحتل وغير شرعي في نظر محور المقاومة، في مقابل وجود قرار ثنائي بتعزيز العلاقات الاستراتيجية الروسية - الإسرائيلية وما يفترض أن يترتب على ذلك من أداء سياسي وعملياتي، خاصة على خلفية تأثير اللوبيات اليهودية الروسية داخل وخارج كيان العدو. وبالإجمال، تعتبر روسيا طرفاً أساسياً يؤثر في أداء ونشاط كافة

الأطراف، على تفاوت في مدى واهمية هذا التأثير، حيث يمكن لموسكو أن تؤدي دوراً ضابطاً في أي مواجهة قد تنشأ بين محور المقاومة و"إسرائيل".

في الآونة الأخيرة بدأ عمق الهوة الروسية - الإسرائيلية إزاء الساحة السورية ينكشف تباعاً. من أزمة عابرة كما وصفها الإعلام العبري، ابتداءً في أعقاب إسقاط الطائرة الروسية الشهر الماضي، إلى أزمة مستعصية على الحل، مع اختلاف واسع، يشير إلى صدع بين الجانبين. أما الشروط الروسية لاستئناف الهجمات الجوية الإسرائيلية في سوريا، فتكاد تكون تعجيزية وبما لا يمكن لـ "إسرائيل" أن تتعايش معها.

وبرغم تقلص المقاربة الرسمية الإسرائيلية وتجنب التصريحات مع تركيز مقابل على «وجود اتصالات غير علنية» بين الجانبين لحل الخلافات، إلا أن التسريبات حول صعوبة إيجاد الحل بدأت تظهر في الإعلام العبري، وإن صاحبها نكران رسمي، والتشديد على أن "إسرائيل" لا ترضى بأي تقييد لها من مفاوضاتها العسكرية في سوريا، مهما كانت الأسباب والجهات التي تقف خلفها!

الواضح من التسريبات، أن المواقف متعارضة إلى الحد الذي بات معه الحل، إن وجد، محصوراً في لقاء يتعدّد تحديد مواعده بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو. وهو لقاء لا يبدو أنه يحوز حتى الآن، موافقة ورضى روسيين، مع امتناع بوتين عن تحديد موعد اللقاء، رغم مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على الطلب الإسرائيلي، بل والإعلان عنه على لسان نتنياهو نفسه، علماً بأن المهلة الروسية لتحديد مواعيد اللقاءات التي جرت في السابق بين الجانبين، لم تتجاوز الساعات المعدودة.

في التسريبات أيضاً، ذكرت القناة العاشرة العبرية أن «حرية تصرف» "إسرائيل" في سوريا تغيرت، وباتت محكومة بقواعد اشتباك جديدة ترفضها تل أبيب بشكل قاطع. وبحسب تقرير القناة: «وضعت روسيا شروطاً جديدة تحدّ من هامش مناورة إسرائيل داخل الأراضي السورية، وموسكو تطلب حالياً أن تبلغ مسبقاً عن أي استهداف عسكري إسرائيلي في سوريا قبل وقت طويل، وأطول مما كان متفقاً عليه بين الجانبين قبل سقوط الطائرة الروسية». ويضيف التقرير إن الوقت الذي يجب أن يفصل بين إبلاغ الجانب الروسي بتوجيه ضربة

عسكرية وبين تنفيذ هذه الضربة، هو مدة طويلة جداً، وبذاتها تشكّل تهديداً فعلياً على المقاتلات الإسرائيلية، وتمنح القوات الإيرانية وقتاً لتجنب الضربات، بما ينهي فاعليتها وتأثيرها.

مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى، أكد للقناة أن الشرط العملائي المطلوب روسياً، يقلص كثيراً حرية عمل الجيش وسلاح الجو، وهو شرط لا يمكن لـ "إسرائيل" التعايش معه وقد يكون من الممنوع عليها القبول به، لافتاً إلى أن «هذا هو السبب الذي دفع إسرائيل إلى الامتناع عن شنّ هجمات تثير أصداء في سوريا (عبر سلاح الجو)، منذ أن سقطت الطائرة الروسية الشهر الماضي».

وتقاطع تقرير القناة الإسرائيلية مع تقرير آخر ورد في صحيفة «هآرتس»، أكد أيضاً أن تغييراً طرأ على الموقف الروسي إزاء تقييد حرية العمل في سوريا حيث: «تتخذ روسيا في الأسابيع الأخيرة خطأً أكثر تشدداً تجاه إسرائيل، في كل ما يتعلق بنشاط سلاح الجو في الساحة الشمالية. وفي عدد من الحالات، شُغلت رادارات أنظمة الدفاع الجوي الروسية على خلفية نشاط سلاح الجو في الشمال». وتضيف الصحيفة «قد لا تنهي الخطوات الروسية عهد الهجمات الإسرائيلية في سوريا، لكن مع مرور أكثر من شهر على حادثة إسقاط الطائرة الروسية (إيل ٢٠)، من الواضح أن شيئاً ما جوهرياً تغير في صورة الوضع، وباتت إسرائيل بحاجة إلى خطوات سياسية وعسكرية كي تحتفظ بجزء من حرية العمل التي كانت لديها في سوريا، قبل إسقاط الطائرة».

تسريب القناة وتأكيدات المصدر السياسي الرفيع، وكذلك تقرير «هآرتس»، دفعت وزير الأمن أفغدور لبيرمان، إلى التعليق من موقع دفاعي، رافضاً قبول أي شرط مسبق يحول دون حرية العمل في سوريا، رغم إقراره بأن هذه الحرية «نسبية»، مع تحاشٍ في الإشارة إلى الجانب الروسي. وقال لبيرمان في حديث إلى الإذاعة العسكرية: «لن نقبل بأي تقييد لحرية العمل (في سوريا)، وعندما تتعلق الأمور بأمن إسرائيل القومي سنتصرف دائماً. لسنا مسؤولين عن تقارير تصدر هنا وهناك، وإنما عن العمل الفعلي. إسرائيل تعمل أيضاً في الشمال وفي الجنوب، ولن نسمح بالإضرار بمصالحنا الأمنية. يجب العمل والتصرف. حرية العمل هي أمر نسبي، ولن نقبل قيوداً، كل ما نريده سنفعله».

قد يكون ليبرمان أكد في معرض النفي، صحة ما ورد في القناة الإسرائيلية و«هآرتس»، وخاصة أنه ينسجم من ناحية عملية مع حقيقة امتناع سلاح الجو عن شن هجمات، لأكثر من ثلاثين يوماً، رغم حاجة "إسرائيل" الأمنية الى تفعيل هذه الهجمات. امتناع يرجح فرضية القناة العاشرة العبرية، بأنّ العلاقات الروسية الإسرائيلية تعاني صدعاً يتعمق بين الجانبين في الساحة السورية.

من جة اخرى أكد عضو المجلس الوزاري المصغر، الوزير يوآف غالنت، أن "إسرائيل" تواجه في الجبهة الشمالية (سوريا ولبنان) التهديد الأخطر عليها منذ قيامها (عام ١٩٤٨)، لافتاً إلى ضرورة العمل على منع استتساخ التهديد من الساحة اللبنانية إلى الساحة السورية. وبرغم عرض غالنت «الضرورات والواجبات» التي يراها ملقاة على القيادة الإسرائيلية، وهي تكرار لمواقف سبق وعُرضت في تل أبيب، إلا أن الأهم في حديثه هو التأكيد على التأزم مع الجانب الروسي، وإن جاءت فذلكة إقرار التأزم بصيغ بلاغية، حيث قال: «هذا كل ما يمكنني قوله حول الموضوع، ولنتذكر أننا في واقع معقد، فنحن لا نعتبر الروس أعداء أو منافسين، لكن من الواضح أنهم يتعاملون مع إسرائيل باعتبارها حليفاً للولايات المتحدة. ولهذا علينا أن لا نوظف الدببة من سباتها».

ب العامل الايراني:

في المقابل ترى تل أبيب أن إيران وحلفاءها المباشرين قد باتوا أيضاً جزءاً لا يتجزأ من المشهد السوري، وهو ما لم يخطر على بال أي من القيادات والأجهزة الإسرائيلية ذات الصلة. واستناداً إلى مخاوف وتقديرات ذات إشكالية للمسارات اللاحقة، أعلنت تل أبيب رسمياً أن هدفها الأول هو إخراج إيران وحلفائها من سوريا، ولهذه الغاية، خاضت وتحوض حملة دبلوماسية وسياسية مع عواصم القرار الدولي، وتواصل شن ضربات عسكرية محدّدة ومحدودة ومدروسة توزعت في مختلف الأراضي السورية. والمستجد الذي يؤرق "إسرائيل"، هو أنه بدلاً من أن يتم إسقاط سوريا ومن ثم القضاء على حزب الله، أو استنزافه وإضعافه وتقبيده بعدما تدخل عسكرياً في مواجهة الجماعات الإرهابية والتكفيرية، بات حزب الله باعتراف كبار القادة العسكريين والسياسيين الاسرائيليين أكثر قوة وخبرة وتطوراً حتى تحول إلى قوة إقليمية فاعلة تشكل سداً رديعاً صلباً وجدياً بمواجهة الدور الوظيفي الإقليمي لـ "إسرائيل".

يشكل التواصل البري بين لبنان وسوريا عبر الحدود العراقية وصولاً الى إيران، أحد المستجدات التي تتخوّف تل أبيب من مفاعيلها وتداعياتها، بل تراها معبراً لتهديدات استراتيجية مخيفة لا تستطيع ضبطها في المستقبل. ولذلك تبنت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي لجهة ضرورة عدم وصول الجيش السوري وحلفائه إلى الحدود مع العراق، لكنها عادت وانكفأت تفادياً لصدام مباشر مع محور المقاومة الذي كان حازماً في قراره بالتواصل البري مع العراق. مع ذلك، ما زالت هذه القضية على رأس جدول اهتمامات تل أبيب، التي قدمته كطلب رسمي للوفد الروسي الذي زار تل أبيب من قبل وضم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ورئيس الأركان الروسي فاليري غيراسيموف، من أجل إغلاق المعابر بين العراق وسوريا وبين سوريا ولبنان لمنع تدفق الأسلحة من إيران، كما لو أن الإسرائيلي هو الطرف المنتصر في المعركة التي شهدتها سوريا! وهو ما عكس قدراً من المكابرة وصعوبة التسليم بالوقائع، وفي الوقت نفسه كشفت تل أبيب مطالبها ومخاوفها الاستراتيجية من مستقبل الوضع على الساحة السورية.

كل ذلك تم ويتم إلى جانب تعزيز موقع إيران الاستراتيجي، بفعل الانتصارات التي حققها حلفاؤها بدعمها المباشر وغير المباشر في العراق وسوريا ولبنان، وبعد فك الحصار الاقتصادي الدولي، من خلال الاتفاق النووي... وتزامن ذلك، مع تطور نوعي ملحوظ في القدرات الصاروخية الإيرانية التي تزود بها حلفاءها في لبنان وسوريا.. الأمر الذي فاقم من إدراك "إسرائيل" للأخطار الكبرى التي تنتظرها في المستقبل القريب، أقله تقييد دورها الوظيفي في المنطقة، وصولاً إلى تعزيز العمق الاستراتيجي والحاضنة الإقليمية للمقاومة في فلسطين.

ج - العامل العراقي:

لقد عبّر انسحاب الاحتلال الأميركي من العراق عن فشل الولايات المتحدة في تحقيق ما كانت تطمح إليه في الساحتين العراقية والإقليمية، بعدما تحوّل العراق إلى مستنقع استنزاف للجيش الأميركي. وزاد الطين بلة فشل "إسرائيل" وحلفائها في حرب عام ٢٠٠٦، وما ترتب على ذلك من معادلات ردعية إقليمية، وصولاً

إلى إنتاج واقع إقليمي فرض على الولايات المتحدة البحث عن خيارات مضادة بديلة لمحاولة احتواء نتائج هذه الانتصارات وتداعياتها، وتقديماً لإنتاج وتكريس واقع إقليمي متحرر من الهيمنة الأميركية وبمضمون معاد لـ "إسرائيل"... وهي خطوة تقليدية متوقعة انطلاقاً من كون الولايات المتحدة لن تسلم بهذه الهزيمة أو بتترك المنطقة لشعوبها وأعدائها، فضلاً عن الأخطار التي يمكن أن تحدث بالأمن القومي الإسرائيلي.

د - العامل السوري:

في السياق نفسه، ساهمت مجموعة من العوامل الموضوعية في نجاح الولايات المتحدة وأتباعها في نقل المعركة إلى الداخل السوري... أما اليوم، وبعد سبع سنوات من الحرب، فقد فشل الرهان الأميركي - الإسرائيلي، على إنتاج شرق أوسط مستتب عبر البوابة السورية، تكون فيه الكلمة الأولى والعليا للولايات المتحدة وأتباعها في المنطقة. وعادت مروحة الخيارات البديلة المضادة لتطرح على طاولة القرار في تل أبيب، ومعها واشنطن، تقديماً لتكريس الواقع الذي ورد اعلاه في بعض معالمه الأساسية. حيث انه في أعقاب صمود سوريا، بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وصمود المقاومة بعد خروج الجيش السوري من لبنان، وفشل محاولات نزع سلاحها تحت ضغط التهويل الدولي وبأدوات داخلية لبنانية، كان لا بد من اللجوء إلى ما كان يفترض أنها الورقة الأقوى لتنفيذ المهمة الأميركية لسحق حزب الله، وتعبيد الطريق أمام المخطط الأميركي... فكانت حرب عام ٢٠٠٦ وكان الفشل المدوي في أعقابها.

هـ - عامل حزب الله:

في مقابل السيناريو السابق، طرح السؤال عن ماهية الخيارات الأميركية - الإسرائيلية المضادة، في أعقاب فشل الرهان على الجماعات الإرهابية والتكفيرية، وبعد فشل الضربات العسكرية الإسرائيلية في تحقيق الأهداف المؤملة منها، وبعد فشل محاولات التهويل الأميركي، والرهان على دور روسي ضاغط... مما يعني إسرائيلياً تكريس وتنمية الواقع الإقليمي الذي أنتجته الانتصارات في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، لاسيما أن حزب الله صار اليوم أكثر قوة وخبرة وتطوراً حتى أنه تحول إلى قوة إقليمية تشكل سداً رديعاً فاعلاً بمواجهة

أي عدوان قائم أو مُحتمَل ضد محور المقاومة. وعلى هذا الأساس تبدأ مروحة الخيارات الاسرائيلية إما بالتسليم أو التكيف القهري مع المشهد السوري بكل عناصره الاستفزازية التي يتشكل منها، وصولاً إلى الاستعداد والجهوزية لخوض مواجهة عسكرية واسعة.

لكن المشكلة بالنسبة للعدو هي أن لكل من السيناريوين تداعياته الاستراتيجية السلبية على الأمن القومي الإسرائيلي، الأمر الذي يعمِّق لدى "إسرائيل" مأزق القدرة على إنتاج الخيار المجدي والعملي، والسبب أن الأول اي (التسليم والتكيف القهري)، يعني تسارع تعاضم وتعزيز السد الردعي الإقليمي في مواجهة الكيان الغاصب والمعسكر الغربي. والثاني اي (المواجهة العسكرية المفتوحة) يعني إمكان نشوب حرب تستهدف العمق الاستراتيجي الاسرائيلي بما لم يشهده الكيان منذ تأسيسه عام ١٩٤٨، وهو ما تبين أن العدو يسعى إلى تجنبه في كل المحطات السابقة. فضلاً عن أنه لا يوجد لدى "إسرائيل" ما يضمن لها تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية من وراء هذه المواجهة. وفي السياق تؤكد المواقف والشعارات والخيارات العدوانية التي تنتهجها "إسرائيل" في سوريا، على أنها تواجه مأزقاً إقليمياً واستراتيجياً ووظيفياً سيترك آثاره وتداعياته على واقعها ومستقبلها ووزنها ودورها، فضلاً عن واقع ومستقبل المنطقة نفسه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن انقلاب الولايات المتحدة على الاتفاق النووي مع إيران، وإعادة فرض عقوبات قاسية عليها بهدف تحريض الشعب الإيراني على نظامه الإسلامي، يشكل في هذه المرحلة، أحد أهم مرتكزات الخيار الأميركي - الإسرائيلي المضاد، الذي يهدف إلى نقل المعركة إلى الداخل الإيراني. ومع ذلك، فإن هذا الخيار لديه ما يوازيه من خيارات في كل ساحات محور المقاومة، وهي خيارات ستشكل بداية مرحلة جديدة في الصراع، من أهم مزاياها دخول تل أبيب وواشنطن في شكل مباشر كأطراف مباشرين في الصراع. لكن أطراف محور المقاومة ترى في ذلك الكثير من المزايا، التي تعزز ثقتها بالقدرة على الصمود وتحقيق النصر في أعقاب هزيمة أخطر التهديدات التي شهدتها ساحات العراق وسوريا ولبنان وفلسطين.

٣ - التفاهات الاستراتيجية مع أميركا ودورها:

ما من شك في أن "إسرائيل" لا تستطيع أن تملك استراتيجية خاصة ومستقلة بها لمواجهة إيران ومحور المقاومة الرديف لها، لأنها تدرك أنها أضعف وأعجز عن ذلك، بناء لتاريخ وجودها التبعية لدولة عظمى حاضنة منذ أن كانت مجرد فكرة استعمارية توظيفية لدى فرنسا ثم لدى بريطانيا ثم لدى أميركا. وعلى ضوء ذلك نفهم الإجابة عن السؤال: ما الذي يدفع كلا من "إسرائيل" والولايات المتحدة إلى التسريب الإعلامي عن أنهما توصلتا إلى «تفاهات استراتيجية مشتركة»، بعد جلسات مطولة، تشددان على أنها سرّية ومغلقة بين الجانبين، لمواجهة إيران ونفوذها ونفوذ حلفائها في المنطقة؟

إن التسريب الذي ورد في تقرير للقناة العاشرة العبرية، نقلاً عن «مسؤول أميركي رفيع في الإدارة»، تحدّث عن اتفاق بشأن استراتيجية واحدة جرى التوصل إليها بين الجانبين، موزعة على طواقم عمل مختلفة، وهو ما أكدّه أيضاً «مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى»، في إشارة مباشرة إلى إرادة التسريب المشتركة.

بدوره، أكّد الناطق باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض في حديث لموقع واللاه الإسرائيلي صحة وجود الوثيقة الإسرائيلية الأميركية، مشيراً إلى أنه بعد لقاء سري عقد في البيت الأبيض اتفقت "إسرائيل" والولايات المتحدة على برنامج استراتيجي لكبح نشاط إيران في المنطقة.

ووفقاً لكلام مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية للقناة العاشرة الإسرائيلية فقد وصلت في ١٢ كانون الأول من العام الماضي إلى البيت الأبيض بعثة برئاسة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، مثير بن شبات، بمشاركة ممثلين كبار من جميع الأذرع المؤسسة الأمنية، من أجهزة الاستخبارات ووزارة الخارجية. واجتمعت البعثة مع طاقم أميركي برئاسة مستشار الأمن القومي هربارت مكماستر، وبمشاركة ممثلين كبار من البيت الأبيض، وأجهزة الاستخبارات الأميركية، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية.

وقال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية إنه بعد يومين من المباحثات، بلور الطرفان وثيقة تفاهات مشتركة في الموضوع الإيراني. وبحسب كلامه، فإن هذه الوثيقة تهدف إلى ترجمة خطاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الموضوع الإيراني قبل عدة أشهر، ولتعريف الأهداف الاستراتيجية المشتركة فيما يتعلق بإيران ووضع أهداف العمل.

وأضاف المسؤول الكبير في الإدارة الأميركية أنه تمّ في الوثيقة تعريف إنشاء مجموعات عمل مشتركة، وفقاً للأهداف التي تمّ وضعها. وستكون مجموعة العمل مسؤولة عن النشاطات السرية والدبلوماسية لإحباط المشروع النووي الإيراني. وستدرس هذه المجموعة كيف يمكن زيادة فرض الرقابة على البرنامج النووي الإيراني ضمن إطار الاتفاق النووي القائم.

وبحسب كلام المسؤول الأميركي فإن مجموعة العمل هذه ستدرس أي نشاطات سرية يمكن تنفيذها ضد البرنامج النووي الإيراني. كما أن هناك مجموعة عمل أخرى ستعمل على كبح النشاطات الإيرانية في المنطقة، وبشكل خاص في سوريا، بمواجهة حزب الله في لبنان.

وستعمل مجموعة العمل بطرق مختلفة لكبح التمركز الإيراني في سوريا، وبلورة سياسات مشتركة لليوم الذي يلي الحرب الأهلية هناك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المجموعة ستتشغل أيضاً بالدعم الإيراني لمنظمات المقاومة، كحزب الله، وحماس والجهاد الإسلامي.

وهناك مجموعة عمل ثالثة ستعمل على مواجهة منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية، ومنظومة صواريخها الدقيقة، والمحاولات الإيرانية لتزويد حزب الله بالصواريخ الدقيقة، وإنشاء مصانع لإنتاج صواريخ من هذا النوع في سوريا ولبنان.

أما المجموعة الرابعة فتستعمل على الاستعدادات المشتركة لسيناريوهات التصعيد في المنطقة، بحيث تكون فيها إيران متورطة، بالتشديد على المواجهة مع حزب الله. وقد أكد مسؤولون كبار في إسرائيل أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» توصلتا إلى تفاهات استراتيجية في الموضوع الإيراني، وهي تفاهات تعزز التعاون في مواجهة التحديات في المنطقة. وقال المسؤولون الإسرائيليون إن «إسرائيل والولايات المتحدة لديهما نظرة واحدة إلى الاتجاهات والمسارات التي تحدث في المنطقة، بشكل خاص في مواجهة إيران، وقد توصلتا إلى اتفاقات فيما يتعلق بالاستراتيجية والسياسات المطلوبة بخصوص ذلك».

بطبيعة الحال إن «وثيقة التفاهات» المشار إليها عبر تقرير القناة العبرية، تنضم إلى سلسلة مواقف وتسريبات ووثائق وسياسات واستراتيجيات أخرى، صدرت عن البيت الأبيض، تؤكد ضرورة مواجهة إيران

و«صد نفوذها» ومنع تمدده في المنطقة. وإذا كانت الصياغة الصادرة عن واشنطن قد أجادت بتوصيف مخاطر التهديد الإيراني، والاستفاضة في شرح ضرورات صده، لكنها إلى الآن لم تكشف في الحد الأدنى عن سيناريوهات المواجهة وأساليبها، فضلاً عن توقعات نجاعتها.

وإذا كان أحد أهم عيوب المقاربات السابقة لكل من واشنطن وتل أبيب، هو فقدان الصدقية قبل أي شيء، بمعنى فقدان القدرة الفعلية والموضوعية على صد ومواجهة إيران بسبب فقدان الخيارات العملية، فإن هذه الوثيقة تأتي لتشير إلى وجود الورطة، وإلى أن الجانبين لم يكتفيا بتوصيف التهديد بل عمداً فعلاً إلى العمل على تشكيل طواقم مشتركة إسرائيلية - أميركية، بحسب نوع التهديدات وساحتها ومستواها، توكل إليها مهمة بلورة استراتيجيات المواجهة. وبحسب تقرير القناة العبرية، فإن «اللقاء السري» حدث في البيت الأبيض. وبحسب مسؤول أميركي رفيع في إدارة الرئيس دونالد ترامب، فإن البعثة الإسرائيلية كانت برئاسة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شبات، وعضوية ممثلين عن جميع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ووزارة الخارجية التي التقت طاقماً أميركياً برئاسة مستشار الأمن القومي، هربارت ماكاستر، وبمشاركة ممثلين رفيعي المستوى عن البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية، وممثلين كبار من البيت الأبيض، وأجهزة الاستخبارات الأميركية، ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية. وبحسب المسؤول الأميركي ماكاستر، فقد خلص الطرفان بعد لقاءات استمرت يومين كاملين، إلى ما سمي برنامج عمل استراتيجي مشترك "لكبح الأنشطة الإيرانية في المنطقة".

المسؤول نفسه أشار للقناة العبرية إلى أن «الجانبين بلورا وثيقة التفاهمات في ترجمة ل خطة ترامب في الموضوع الإيراني، بحيث توصلنا إلى تعريف الأهداف الاستراتيجية المشتركة في ما يتعلق بإيران، ووضع أهداف العمل». ولفت المسؤول الأميركي إلى أنه جرى تشكيل طواقم عمل مشتركة وفقاً للأهداف الموضوعية: طاقم مسؤول عن الأنشطة السرية والدبلوماسية لإحباط المشروع النووي الإيراني، توكل إليه دراسة السبل الكفيلة بزيادة الرقابة على البرنامج الإيراني، وكذلك دراسة أنشطة سرية يمكن تنفيذها ضد هذا البرنامج؛ طاقم ثاني، سيعمل على كبح الأنشطة الإيرانية في المنطقة، وتحديدًا في سوريا وضد حزب الله في الساحة اللبنانية، وإحدى أهم المهمات الموكلة إلى هذا الطاقم، كبح التمركز الإيراني في سوريا وبلورة سياسات مشتركة لليوم الذي يلي الحرب السورية.

وأوكل إلى مجموعة ثالثة العمل على مواجهة البرنامج الصاروخي الإيراني البالستي، ومنظومة الصواريخ الدقيقة، إضافة إلى تزويد إيران حزب الله بالصواريخ الدقيقة وإنشاء مصانع لإنتاج مثل صواريخ كهذه في سوريا ولبنان. أما المجموعة الرابعة، فأوكل إليها العمل على بلورة الاستعدادات المشتركة لسيناريوهات تصعيد في المنطقة تكون إيران جزءاً منها، مع التشديد على المواجهة ضد حزب الله.

مسؤولون رفيعو المستوى في "إسرائيل" أكدوا للقناة أن تل ابيب وواشنطن توصلتا أخيراً إلى تفاهات استراتيجية في الموضوع الإيراني، مع التشديد على أن هذه التفاهات من شأنها تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، في مواجهة التحديات في المنطقة.

٤ - استراتيجية مواجهة الصواريخ الباليستية:

لقد بدأت إيران منذ اندلاع الحرب الكونية التي فُرضت عليها مع العراق، والتي نشبت في أيلول ١٩٨٠ وانتهت في آب ١٩٨٨، وخلفت مئات الاف الضحايا والجرحى، بالتركيز على تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية. وسرَّع هذه العملية عاملان أساسيان: أولاً: صعوبة تطوير إيران لسلاحها الجوي بسبب التعقيدات التكنولوجية المرتبطة بتطوير الطائرات الهجومية من جهة، والحصار الاقتصادي الذي فُرض عليها فيما بعد من جهة أخرى. ثانياً: التكلفة المنخفضة لإنتاج الصواريخ الباليستية بالمقارنة مع الطائرات النفاثة ودورها الاستراتيجي الحيوي في إمكانية التأثير على نتائج المعارك وكوسيلة ردع وهجوم، خاصة أنه يمكن تزويدها برؤوس نووية أو كيميائية وأنها يمكن أن تصل إلى مدى بعيد. ويشير العديد من التقارير إلى امتلاك إيران ترسانة تعتبر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من الصواريخ الباليستية سواء قصيرة أو طويلة المدى. كما طورت إيران من قدراتها على إطلاق الأقمار الصناعية لتكون -بالإضافة الى "إسرائيل"- واحدة من بين دولتين في منطقة الشرق الأوسط التي تملك هذه التقنيات المتطورة.

لقد شكّل برنامج إيران للصواريخ الباليستية أحد أهم نقاط الخلاف ضمن برنامج إيران النووي وكان أحد الحجج الأساسية التي ساقها الرئيس ترامب للانسحاب من الاتفاق. وقبل التوقيع على الاتفاق النووي مع إيران في عام ٢٠١٥، حاولت القوى الدولية التي وقَّعت على الاتفاق إدراج ملف الصواريخ الباليستية ضمن الاتفاق،

ولكن مرشد الثورة الإسلامية والحرس الثوري الإيراني وضعا ذلك كخط أحمر لم يُسمح للمفاوض الإيراني بتجاوزه. كما صدر العديد من التصريحات من القيادات الإيرانية التي ترفض فيها أي مساس بمشروعها الصاروخي وتعلن عن استكمال تطويره وتعزيزه. فعلى سبيل المثال، هددت إيران على لسان العميد أمير علي حاجي زادة، قائد القوات الجوية الإيرانية، بأن إيران سوف تستمر في تطوير صواريخها لتصل إلى مدى أبعد من ٢٠٠٠ كلم، وهي مسافة الصواريخ التي يُعتدّ بأن إيران قادرة على الوصول إليها حاليًا. وأضاف أن مدى الصواريخ الإيرانية التي يتم تطويرها لن تدمر فقط "المدن الكبرى في إسرائيل"، بل سوف تنقل "الحرب إلى داخل حدود الولايات المتحدة". وبالرغم من أن الاتفاق النووي لا يحظر على إيران تطوير برنامجها الصاروخي؛ إذ تضمّن القرار ٢٢٣١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، في تموز ٢٠١٥، والذي صادق على الاتفاق مع إيران، بندًا مهمًا يطلب من إيران "عدم القيام بأي نشاط يتصل بالصواريخ الباليستية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا من هذا القبيل" لهذه الصواريخ، لمدة ثماني سنوات. وبالرغم من ذلك، واصلت إيران تطوير صواريخها الباليستية وكشفت في أواخر ايلول ٢٠١٧ عن أحدث صواريخها تطورًا ضمن ترسانتها والذي أطلقت عليه خرمشهر والذي يبلغ مداه ٢٠٠٠ كلم، وبإمكانه حمل رؤوس حربية عدة، يمكن أن يصل وزنها إلى ١٨٠٠ كيلو غرام. ويضاف هذا الصاروخ إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من الصواريخ التي يبلغ مداها ٢٠٠٠ كلم أو أقل مثل صواريخ سجيل التي يبلغ مداها ٢٠٠٠ كلم أو شهاب ٣ والذي يصل مداه إلى ١٥٠٠ كلم. وتحاول إيران حاليًا تطوير صاروخ شهاب ٤ لكي يصل مداه إلى ٦٣٠٠ كلم، وبالتالي يصبح عابرًا للقارات.

لذلك، فإن "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية والعديد من دول الخليج مثل السعودية والإمارات تنظر إلى برنامج إيران الصاروخي كتهديد مستقبلي محتمل، وخاصة أن الصواريخ الباليستية يمكن أن تقوم بحمل رؤوس نووية أو أن يتم إعادة استخدام التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها لتصنيع صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية في فترة زمنية وجيزة. لذلك، لم تستغل "إسرائيل" والولايات المتحدة تجربة صاروخ خرمشهر، للتحريض على إيران، بل الأهم، لإثبات أن الاتفاق النووي الموقع معها لا يتمتع بالنجاعة الكافية. فبعد تجربة إطلاق الصاروخ، كتب الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في تغريدة له على تويتر أن التجربة الصاروخية

الإيرانية تعكس ضعف الاتفاق النووي. أما وزير الدفاع الإسرائيلي، أفغدور لبيرمان، فقد كان أكثر وضوحًا عندما أعلن أن "الصاروخ الباليستي الذي أطلقته إيران يشكل استفزازًا للولايات المتحدة وحلفائها ومن بينهم "إسرائيل"، ووسيلة اختبار لردود فعلنا. إنه دليل على أن إيران تطمح لأن تصبح قوة عالمية تهدد دول الشرق الأوسط والديمقراطيات في العالم". وعبرت بريطانيا وفرنسا أيضًا عن انزعاجهما من التجربة الصاروخية الإيرانية.

من الناحية النظرية، يمكن للصواريخ الإيرانية أن تصل إلى جميع المدن الإسرائيلية؛ حيث تبلغ المسافة بين البلدين ما بين ١٥٠٠ و ٢٢٠٠ كلم. كما يقع العديد من القواعد الأميركية المتمركزة في المنطقة ودول الخليج ضمن نطاق هذه الصواريخ. ولكن، يبدو أن مدى الصواريخ الإيرانية لم يعد مهمًا في هذه المرحلة. إذ تدّعي "إسرائيل" أن إيران تنتشر بعض منظومات صواريخها داخل الأراضي السورية، حيث تتهم قوات الحرس الثوري الإيراني بنقل صواريخ متطورة إلى سوريا لكي تستخدمها في مهاجمة أهداف إسرائيلية مستقبلاً. وتشمل هذه الأسلحة طائرات مسلحة بدون طيار، وصواريخ أرض-أرض، ومضادات للطيران والتي يمكن أن تشكل تهديدًا لتفوق "إسرائيل" الجوي في الأجواء السورية واللبنانية. وفي ظل ضعف سلاح الجو الإيراني، تبقى الصواريخ الإيرانية الباليستية أحد أهم أدوات طهران في تحقيق الضربات بعيدة المدى وتشكيل رادع مواز. على ضوء ما تقدم وبعد أقل من ٢٤ ساعة على قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA)، والتي تُعرف أيضًا بالاتفاق النووي الإيراني، ادّعى الجيش الإسرائيلي أنه هاجم عددًا كبيرًا من الأهداف الإيرانية في سوريا وذلك ردًا على هجمات صاروخية إيرانية استهدفت الجولان المحتل. مباشرة بعد ذلك، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي، أفغدور لبيرمان، بأن الجيش الإسرائيلي دمر "تقريبًا جميع" البنى التحتية العسكرية الإيرانية في سوريا معتبرًا أن المواجهة في سوريا هي مع الحرس الثوري الإيراني.

هذا المشهد يطرح التساؤل عن خيارات "إسرائيل" الاستراتيجية في التعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي ويفتح المجال أمام ظهور مسارين للتطورات القائمة: يتعلق المسار الأول بمساعي "إسرائيل" للحد من تحصين إيران لقوتها الرادعة في سوريا بما في ذلك إضعاف

علاقتها الاستراتيجية مع حزب الله. والثاني بتطوير إيران لصواريخها الباليستية الدقيقة ومحاولة نشرها في سوريا. والواقع أن "إسرائيل" منفتحة دائماً على حلول يمكن أن تحد من طموحات إيران النووية وذلك عن طريق التنسيق المباشر مع الولايات المتحدة الأميركية، وبصورة موازية، هي تسعى بشكل مكثف ومتواصل للحد من توسع إيران في سوريا والذي ترى فيه تهديداً استراتيجياً رادعاً في المدى البعيد وفاعلاً وقائماً في المدى القريب.

لقد توصلت مجموعة القوى العالمية الست والمتمثلة في كل من الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا إلى صفقة في تموز ٢٠١٥ لمعالجة ما سمته "طموحات إيران لإنتاج السلاح النووي" على حد زعمها. وأصررت إيران لسنوات على أن برنامجها النووي معد بالكامل للأغراض السلمية، لكن المجتمع الدولي لم يكن ليقنع بذلك. وبموجب الاتفاق، وافقت إيران على تقييد برنامجها النووي لمدة عشر سنوات وسمحت بمزيد من عمليات التفتيش الدولية مما أسهم في رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها.

رفضت "إسرائيل" منذ البداية الاتفاق النووي مع إيران وهاجمت إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧)، الذي قام بالتوصل إلى الاتفاق واعتبره من أهم إنجازاته السياسية على الصعيد الخارجي. ولكن، ساعد وصول الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والذي تعتبره "إسرائيل" حليفاً حيوياً لها، إلى البيت الأبيض في ٢٠ كانون الأول ٢٠١٧ في انتعاش آمالها بإلغاء الاتفاق أو على الأقل تعديله بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. وهنا، انفتحت المصالح الإسرائيلية - وكذلك الأميركية - في تحديد ثلاثة عيوب اعتبرتها أساسية في الاتفاق، وهي:

أولاً: مصير النشاطات النووية الإيرانية بعد العام ٢٠٢٥، أي العام الذي ينتهي فيه الاتفاق.

ثانياً: مراقبة أنشطة إيران لإنتاج وتطوير الصواريخ الباليستية والتي يمكن إعادة تكييفها لحمل رؤوس نووية أو كيميائية.

ثالثاً: التوسع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة على حدود "إسرائيل" الشمالية مع سوريا.

وبتتسيق كامل مع تل أبيب، انسحب الرئيس ترامب في الثامن من أيار ٢٠١٨ من الاتفاق وأعلن عن إعادة فرض عقوبات اقتصادية مشددة على طهران.

رَحِّبَت "إسرائيل" بهذه الخطوة ووصفها ننتياهو بـ"الشجاعة والصحيحة". وبالرغم من أهمية برنامج إيران النووي، إلا أن أعين ننتياهو كانت مشدودة إلى ما هو أهم وهو: قوة الردع الإيرانية في سوريا. ففي خطابه، أكد ننتياهو على إصرار "إسرائيل" على "منع إيران من التمرکز عسكرياً في سوريا". وأبدى ننتياهو استعداد "إسرائيل" وجاهزيتها "لضرب كل من يحاول الإضرار بها". وعلَّل ننتياهو موقفه بأن إيران عملت على التمدد في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للاتفاق وأنها "تحاول... إنشاء قواعد عسكرية يمكن من خلالها مهاجمة إسرائيل". لذلك، فإن الخيارات الإسرائيلية المرحلية أصبحت متعلقة أكثر من أي وقت مضى بالتعامل مع الوجود الإيراني في سوريا وامتداداته المتمثلة في حزب الله وبرنامج طهران لتطوير الصواريخ الباليستية أكثر من برنامج إيران النووي. وعلى أغلب التقديرات، سوف توجَل تل أبيب اهتمامها بما يحكى عن مهاجمة برنامج إيران النووي، الذي يشكّل خطراً في المدى الاستراتيجي البعيد، وذلك بهدف تنسيق خطواتها مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين الذين لا يزالون يتمسكون بالاتفاق ويحاولون إعادة إحيائه. وربما تحتاج "إسرائيل" هنا أيضاً إلى إعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية وخاصة مع المملكة العربية السعودية التي تشاركها في تخوفاتها مما تسميه "هيمنة إيران النووية" على منطقة الشرق الأوسط.

٥ - المواجهة الاستراتيجية الاسرائيلية الإيرانية في سوريا:

لقد دعمت إيران، ومنذ انطلاق المؤامرة الدولية الكبرى على سورية في عام ٢٠١١، قوات الرئيس السوري الشرعي بشار الأسد، بالسلاح، والتكنولوجيا، والخبراء، وحتى بالمشاركة العسكرية المباشرة أحيانا وذلك لمحاربة الإرهاب المتوحش المدعوم من عناصر المؤامرة أجمعين في المنطقة والعالم. ولا توجد أرقام محددة عن عدد القوات الإيرانية أو قوى المقاومة والدفاع الرديفة لها في سوريا. ولكن، يشير بعض التقديرات إلى تواجد حوالي ألف عنصر مدعومين بعدد كبير من المنظمات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني أو قوات

الباسيج (قوات شعبية شبه عسكرية). وبرغم أن هذه القوى تنتشر في عموم البلاد فإنها تركزت بشكل رئيس في جنوب العاصمة دمشق وريف حلب الجنوبي وأيضًا في ريف حمص الشرقي، وهو ما يفسر الهجمات المتتالية، تنفذها "إسرائيل" على أهداف عسكرية في هذه المناطق.

بعد إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة "داعش" وفقدانه لأهم معاقله الحصينة في سوريا بالتزامن مع التراجع المستمر لقوات المعارضة المسلحة، بدأت قواعد اللعبة تتغير سريعًا. فزادت ثقة الإيرانيين بأنفسهم وبحلفائهم - خاصة حزب الله والمجموعات الموالية الأخرى - كمنقذ لنظام الرئيس الأسد وحامٍ له، وباتت طهران تنظر لتمركزها العسكري في سوريا كنقطة ارتكاز مهمة للحد من نفوذ القوات الأميركية في شمال البلاد، وخاصة بعدما أعلن الرئيس الأميركي ترامب في شهر آذار ٢٠١٨ عن نيته سحب القوات الأميركية والتي يقدر عددها بـ ٢٠٠٠ جندي ينتشرون في حوالي عشرين قاعدة خلال ستة أشهر. لذلك، استغلت إيران المعطيات الجديدة لتوسيع نفوذها العسكري في سوريا لترسيخ قوتها الرادعة في المنطقة مستقبلاً. وأزعج تمدد محور المقاومة وعلى رأسه إيران في سوريا "إسرائيل" التي رأت في ذلك تهديدًا مباشرًا لمصالحها الحيوية في المنطقة، وخاصة حماية حدودها الشمالية. وتخوفت "إسرائيل" من أن يتحول التمرکز الإيراني إلى قاعدة انطلاق ضدها سواء على صعيد جمع المعلومات الاستخبارية، أو تزويد حزب الله بالأسلحة المتطورة، أو حتى مهاجمتها انطلاقًا من الأراضي السورية، وخاصة هضبة الجولان.

انطلاقًا من ذلك، تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية على منع تمدد إيران وتحصين وجودها، حتى لو ذهبت للمواجهة العسكرية معها. وعشرات التصريحات من كبار المسؤولين الإسرائيليين خلال الفترة الماضية كانت تدعم هذا الموقف. ففي السادس من شهر أيار ٢٠١٨، أكد نتنياهو في بداية اجتماع الحكومة الأسبوعي لمجلس الوزراء على أن "إسرائيل" عازمة "على منع تحصين إيران (في سوريا) حتى لو على حساب المواجهة". وأبدى نتنياهو استعداد "إسرائيل" لكافة السيناريوهات مفضلًا المواجهة "عاجلاً وليس آجلاً". فمن وجهة نظره، فإن "الدول غير المستعدة لاتخاذ خطوة في الوقت المناسب ضد العدوان القاتل ضدها تدفع الثمن أكبر بكثير لاحقًا" على حد قوله.

ولم تكتفِ "إسرائيل" بالتصريحات فقط، بل قامت بمهاجمة العديد من المواقع الإيرانية في سوريا. وكان من أبرز هذه الهجمات ما يلي:

- في العاشر من شهر أيار ٢٠١٨، تبادلت "إسرائيل" وإيران القصف الصاروخي؛ حيث قصفت "إسرائيل" عشرات المواقع الإيرانية في سوريا، بعدما قالت بأن فيلق القدس الإيراني أطلق عشرين صاروخًا على مواقع عسكرية إسرائيلية في الجولان.

- في العاشر من شباط ٢٠١٨، اخترقت طائرة إيرانية بدون طيار شمال شرق "إسرائيل". وبعد توغل دام لأقل من دقيقتين، حسب المصادر العسكرية الإسرائيلية، أسقطت المضادات الإسرائيلية الطائرة فوق وادي "بيت شان". ثم سارع الجيش الإسرائيلي إلى ضرب القاعدة العسكرية التي انطلقت منها الطائرة في سوريا. وردًا على ذلك، أطلق الجيش السوري صواريخ أرض-جو على الطائرات الإسرائيلية مما أدى إلى إسقاط إحدى المقاتلات الإسرائيلية من طراز "F-16".

- في التاسع من نيسان ٢٠١٨، أسفرت ضربة جوية ضد قاعدة التيفور (T 4) السورية عن مقتل سبعة من قوات الحرس الثوري الإيراني من بينهم العقيد مهدي دهقان الذي يقود وحدة الطائرات المسيرة، واتهمت طهران "إسرائيل" بتنفيذ الضربة وتوعدت بالانتقام.

- في الثلاثين من نيسان ٢٠١٨، استهدفت غارات جوية، تحمل بصمات إسرائيلية، مواقع عسكرية سورية قرب حماه وحلب يعتقد بأنها استُخدمت مقرًا للقوات الإيرانية لعدة سنوات. نتج عن الهجوم، بحسب بعض المصادر، تدمير حوالي ٢٠٠ صاروخ إيراني؛ حيث اعتقدت "إسرائيل" بأن القاعدة كانت تحتوي "نظامًا متقدمًا" كان من الممكن أن يشوش على التفوق الجوي الإسرائيلي أو يقوضه في سماء لبنان وسوريا.

لقد اعتمدت استراتيجية إيران في الردع بصورة أساسية على حزب الله اللبناني وبصورة أقل على العديد من المنظمات الأخرى الموالية لها. وفي حال استطاعت "إسرائيل" تحجيم التمركز العسكري الإيراني في سوريا، فإنها سوف تواجه معضلة أساسية أخرى تتمثل في حزب الله، صاحب الحضور الفاعل في سوريا ولبنان، والذي يملك أكثر من ١٥٠ ألف صاروخ بحسب بعض التقديرات والقادرة على الوصول إلى أغلبية

المناطق الإسرائيلية الحيوية. ومعلوم أن حزب الله كان قد أسس شرعيته من الأساس على تبني المقاومة المسلحة ضد "إسرائيل" وجعلها ضمن أولويات الحزب واستراتيجيته. وقد كشفت نتائج الانتخابات النيابية في الثامن من أيار ٢٠١٨، تجديد حزب الله حضوره ونفوذه في المشهد السياسي اللبناني. وبينما خسر تيار المستقبل -المنافس التقليدي لحزب الله-، بزعامة سعد الحريري، ثلث كتلته في البرلمان المكون من ١٢٨ نائباً، حصد حزب الله مع حليفه رئيس البرلمان نبيه بري كل المقاعد العائدة للطائفة الشيعية. وفي خطاب النصر، استخلص سماحة السيد حسن نصر الله، أمين عام الحزب، بان فوز الحزب قد جاء كنتيجة متوقعة لدوره الإقليمي؛ حيث أشار إلى "أن المجلس النيابي الجديد بتكريته، يشكّل ضماناً لحماية الخيار الاستراتيجي للمقاومة والمعادلة الذهبية: الجيش والشعب والمقاومة". وهو ما يعني من الناحية العملية استمرار حزب الله في الهيمنة على مؤسسات الدولة اللبنانية وتجييرها لخدمة مصالحه" بحسب تعبيرات خصومه. مما سيسهم أيضاً في تجديد الحزب للثقة بدوره الإقليمي، لاسيما في سوريا، بالرغم من التراجع الحاد في شعبيته على المستوى الإقليمي وخاصة بين "الجماهير السنية".

يعتبر حزب الله لاعباً أساسياً في الحرب الأهلية السورية، وقد أخذ تدخّله فيها منحى تصاعدياً منذ العام ٢٠١٢، دشنته معركة القصر في عام ٢٠١٣، التي خاضها حزب الله إلى جانب قوات الرئيس الأسد ضد قوى المؤامرة الدولية، والتي شكلت الانطلاقة الرسمية لاشتراك الحزب في القتال في سوريا. ومنذ ذلك الحين، نمت قدرات حزب الله العسكرية كما ونوعاً بشكل كبير، حيث اكتسب خبرات قتالية إضافية وعمل على تعزيز مواقعه الدفاعية والهجومية، لاسيما بالقرب من الحدود الإسرائيلية في جنوب غرب سوريا، وأحكم سيطرته على جبال القلمون الاستراتيجية، أي طول الشريط الحدودي بين لبنان وسوريا. وتدّعي أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أن الحزب لديه ٢٥ ألف مجند، يتواجد منهم ما بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ مقاتل في سوريا، بما يشمل على مقاتلي النخبة، والخبراء، والمتطوعين للقتال ضمن صفوف الحزب. وتتوزع مهام الحزب ما بين القتال المباشر إلى جانب قوات النظام إلى تدريب الميليشيات التي تقاتل إلى جانب قوات النظام مثل "اللجان الشعبية" أو "الميليشيات المؤيدة" مثل "قوات الرضا"، التي يشكّل السوريون غالبية أعضائها. ويبدو أن حزب الله بدأ مؤخراً يكتسب ثقة أكبر في قدراته القتالية وخاصة بعدما لعب دوراً مهماً في هزيمة تنظيم الدولة وتراجع

المعارضة السورية المسلحة؛ حيث هدد "إسرائيل" أكثر من مرة سواء باستهداف مفاعل ديمونة النووي أو خزان الأمونيا في مدينة حيفا شمال الكيان. كما توعد الحزب بهزيمة الجيش الإسرائيلي في أية معركة مستقبلية مهما تكن. وتتعامل "إسرائيل" مع تواجد حزب الله بالقرب من حدودها الشمالية باعتباره تهديداً استراتيجياً محتملاً. وهي لم تتوقف خلال السنوات الماضية عن مهاجمة مقاتلي حزب الله وقياداته أو منشآته العسكرية في سوريا؛ حيث هاجمت أهدافاً تابعة للحزب في سوريا حوالي ١٠٠ مرة. ويمكن القول بأنه كلما زاد حزب الله من تحصين قواته في سوريا، وخاصة على صعيد بناء تحصينات صواريخ تحت الأرض، زادت احتمالات المواجهة مع "إسرائيل".

٦ - احتمالات للمستقبل:

رأى المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، في انسحاب ترامب من الاتفاق النووي "تذيراً بتغيير إستراتيجي في المنطقة يندمج مع التوتر الحالي والمباشر بين إسرائيل وإيران في سورية". وكتب أن نتياهو وترامب يتبنيان خطأ موحداً في ثلاث قضايا مركزية: "الانسحاب من الاتفاق النووي، ودعم تغيير النظام في إيران، وصد التمرکز العسكري الإيراني في سوريا". وأن ترامب الذي يتبنّى خطأ صارماً ضد المشروع النووي الإيراني، يبقى لـ "إسرائيل" مهمة الحرب على الإيرانيين في سورية، بينما تفسر إدانته لما أسماه "دعم إيران للإرهاب" على أنه تغطية لعمليات الجيش الإسرائيلي في الشمال.

وقال "هرئيل" إن ترامب ينطلق من قاعدتين: الأولى إثبات التزامه بتعهداته الانتخابية، والثانية محو كل ما أنجزه سلفه، أوباما. ومن المنظور الإسرائيلي، فإن مستوى تماثل ودعم ترامب لـ "إسرائيل" عال، ولكن الاختبار الصعب هو فحص الخطوات المخطط لها والمنسقة مسبقاً، ولم تُظهر الإدارة الأمريكية حتى اليوم "توجهاً محسوباً ومتتابعاً"، رغم التنسيق الوثيق بين المؤسسات الأمنية والاستخبارية بين الطرفين.

من ناحية أخرى كشف وزير الطاقة الإسرائيلي عضو الحكومة المصغرة للشؤون السياسية والأمنية، يوفال شطاينتس، أن حكومته أجرت سلسلة نقاشات استراتيجية مطوّلة للبحث في تطورات "الجهة الشمالية" (مع

سوريا ولبنان)، خصوصا سيناريو "اليوم التالي" لانتهاء الحرب في سوريا واستعادة النظام السيطرة على غالبية مساحة البلاد، إضافة إلى "جهود إيران لتحويل سوريا إلى قاعدة عسكرية قبالة إسرائيل".

وقال شطاينتس إن "الحكومة المصغرة تبحث كما هائلا من القضايا بعيدا من أنظار الجمهور، فالشرق الأوسط هائج وعاصف حولنا، وقلقنا الرئيس هو من محاولات إيران التمركز العسكري في سوريا، وعليه يقوم رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو بعمل كبير ومتشعب للجم هذا التمركز".

وأفادت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي التي بثت النبأ، بأن الحكومة المصغرة بحثت في نشاط إيران وحزب الله في سوريا ولبنان والتأهب الإسرائيلي لـ"اليوم التالي" لانتهاء الحرب الأهلية في سوريا وسيطرة قوات النظام مجددا على غالبية أراضي البلاد. وكشف شطاينتس أن الحكومة ناقشت المسألة بأبعادها الاستراتيجية والتكتيكية، إضافة إلى النشاط الديبلوماسي المطلوب أمام روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، لمنع تحويل سوريا إلى قاعدة إيرانية. وأكد أن رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو أبدى قلقه من جهود إيران لتعزيز وجودها في سوريا، "ما يدفعنا إلى القيام بعمليات ونشاطات سياسية واستخباراتية أمنية لمنع تحويلها إلى قاعدة إيرانية".

وزاد أنه "على رغم أن تعزيز الحضور الإيراني قد يستغرق بضع سنوات، إلا أننا حازمون في منع هذا الاحتمال"، مؤكدا أن "إسرائيل لن تقبل بأن ترى في سوريا قواعد لسلح الجو الإيراني أو كتائب للحرس الثوري". وأضاف: "نحن عازمون على منع ذلك، ولن نقبل بأن تستغل إيران الحرب الأهلية الدموية لتحوّل سوريا إلى قاعدة عسكرية قبالة إسرائيل". وأضاف الوزير أن نتانياهو "أجرى اتصالات مع عدد من زعماء العالم، حذرهم فيها من انعكاسات الوضع القابل للانفجار نتيجة تعزيز إيران أذرعها ووجودها في سوريا ولبنان من خلال حزب الله وميليشيات شيعية".

وأفادت الإذاعة الإسرائيلية بأن نتانياهو حذر في اتصالاته الهاتفية مع المستشارة الألمانية أنغيلا مركل ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، من أن الوجود الإيراني في سوريا "سيشعل حربا بين منظمات إرهابية سنية وشيعية تتعكس نتيجتها على دولتيهما وغيرهما من خلال عودة تدفق مئات آلاف اللاجئين إلى أوروبا،

وعليه ينبغي أن تكون لألمانيا وبريطانيا وبقية دول أوروبا مصلحة مشتركة مع إسرائيل لمنع أي وجود لإيران وأذرعها في الأراضي السورية".

وذكرت القناة العاشرة أن المؤسسة الأمنية تنظر إلى "التهديد من لبنان" على أنه التهديد الأخطر على "إسرائيل"، ما دفع بوزير الدفاع أفيغدور ليبرمان إلى التصريح بأن "إسرائيل تعتبر سوريا ولبنان جبهة واحدة في الحرب المقبلة". كذلك، لفتت القناة إلى أن "معهد دراسات الأمن القومي" كان اعتبر في تقريره الأخير في شأن التهديدات التي تواجهها "إسرائيل" في العام الجديد أن ما وصفه بـ"حرب الشمال الأولى في مواجهة سوريا وحزب الله وإيران، هو التهديد الأول المترصد بإسرائيل".

لقد أدّى انسحاب الرئيس الأميركي من الاتفاق النووي وتسارع التحولات بين القوى الدولية المتصارعة في سوريا إلى تعقيد المشهد؛ فكافة الخيارات لا تزال مطروحة على الطاولة ويصعب التنبؤ بها، حيث تبدي كافة الأطراف استعدادها لكافة السيناريوهات المتوقعة من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، بما فيها الحرب الشاملة. ومع ذلك، يمكن القول بأن مجموعة من السيناريوهات يمكن تقديرها بناء على المعطيات القائمة.

أولاً: الحرب الشاملة:

يبدو أن الحرب الشاملة لا تزال خيارًا غير مفضل في هذه المرحلة سواء لإيران أو "إسرائيل"؛ فانخراط إيران في حرب شاملة يعتبر خيارًا في غاية الصعوبة؛ وذلك لمجموعة من الأسباب، أهمها:

تتجنب إيران الحرب الشاملة كي لا تخسر نفوذها في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث لا تزال بحاجة إلى مزيد من الوقت والجهود لتثبيت مصالحها الاستراتيجية في سوريا وإعادة ترسيخ أركان نظام الرئيس الأسد في الحكم. وتخشى إيران من أن تؤدي الحرب الشاملة إلى تدمير بنيتها التحتية العسكرية، وخاصة المفاعلات النووية والقواعد العسكرية التي ضخت فيها استثمارات ضخمة خلال العقود الثلاثة الماضية.

وكنتيجة متوقعة، فإن مزيدًا من التدهور في الأوضاع الاقتصادية الصعبة في إيران سيتحقق، وستزيد على الأغلب الضغوط الداخلية هناك على نظام الحكم حيث يبلغ معدل البطالة فيها بحسب بعض التقديرات

١٢% ويرتفع إلى ما يقرب من ٣٠% بين الشباب. ولا تزال إيران تعوّل على جهود الدول الأوروبية على أقل تقدير للمحافظة على مصالحها الاقتصادية التي تحققت نتيجة الاتفاق، لذلك سوف تكون حذرة في خوض حرب شاملة، يمكن أن تتيح بهذه الإنجازات. و"إسرائيل"، من جهتها، لا تفضل أيضًا الحرب الشاملة في هذه المرحلة طالما أنها قادرة على تحقيق أهدافها المرحلية والاستراتيجية المتعلقة بتحجيم نفوذ إيران في سوريا عن طريق توجيه ضربات منتقاة ومدروسة. هذا، ويتسم موقف "إسرائيل" بالتردد حيال خوض حرب شاملة بسبب مجموعة من العوامل، أهمها:

-أولاً: تخوّفها من الفشل في بناء جبهة صلبة من القوى الدولية والتي لا تزال تدعم الاتفاق وتأمل في إنقاذه والتي سوف تحمّل "إسرائيل" على الأغلب مسؤولية التصعيد. فالدول الغربية، وخاصة ألمانيا وفرنسا، لا تحبذ نقطة نزاع جديدة في الشرق الأوسط قد ينتج عنها تدفق مزيد من اللاجئين إلى أراضيها وهو ما يمكن أن يهدد وحدة الاتحاد الأوروبي ويعرضه للتفكك. وتواجه "إسرائيل" مجموعة من التحديات المرتبطة بانهيار عملية اتسوية والتوتر المتصاعد على حدودها مع قطاع غزة، وهو ما قد يشكل منطقة مواجهات إضافية قد تتفجر في أية لحظة.

- أزمة الثقة في قيادة نتنياهو الذي يخضع لجولات متعددة من التحقيقات حول شبهات فساد.

- عدم قدرة سلاح الجو الإسرائيلي على حسم حرب شاملة مع إيران في ظل التعقيدات اللوجستية المرتبطة ببعدها المسافة والتحصينات الشديدة التي من الأرجح ان تكون إيران قد شيدتها حول مفاعلاتها النووية أو التي ربما تكون مدفونة تحت الأرض.

ثانياً: عملية خاطفة ضد إيران:

مع استبعاد الحرب الشاملة من المعطيات الحالية، قد ترى تل أبيب -وبتنسيق كامل مع واشنطن- أن من مصلحتها شل قدرات برنامج إيران النووي أو على الأقل تعطيله لفترة زمنية طويلة، وذلك عن طريق هجمات خاطفة ومنسقة لاختراق تحصينات إيران النووية وتدميرها. وربما تدعم بعض دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية- الساعية إلى إضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة، مثل هذه العملية. ويدعم هذا

الاحتمال، أن "إسرائيل" سبق وقصفت المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ والسوري في عام ٢٠٠٧. علاوة على ذلك، وجهت "إسرائيل" العديد من التهديدات بمهاجمة وتدمير مفاعلات إيران النووية. ولكن، يصعب في هذه الحالة تقدير درجة ومستوى الرد الإيراني في حال تم استهداف منشآتها النووية وتدميرها. فمن المحتمل أن تمتص الضربة أو أن ترد بهجمات صاروخية منظمة على أهداف إسرائيلية وأميركية في المنطقة، وهو ما قد يسهم في انهيار الأوضاع الهشة أصلاً ما بين الأطراف المتنازعة جميعاً.

ثالثاً: استنزاف إيران في سوريا:

في ظل التحديات التي تواجه الخيارين السابقين، يبقى الخيار المفضل لـ "إسرائيل" هو استنزاف الوجود العسكري الإيراني في سوريا مع استعدادها لخوض معركة طويلة الأمد إذا تطلب الأمر ذلك. ويبدو أن هذا السيناريو قد دخل مرحلة التطبيق الفعلي. فبعد أقل من ٢٤ ساعة من انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، تبادلت إيران و"إسرائيل" القصف الصاروخي، والاحتمال الأقوى الآن هو أن تستمر "إسرائيل" في مثل هذه الهجمات كي تثبت حالة الردع على حدودها الشمالية. ويدعم هذا الاحتمال تصميمها على وقف التمدد الإيراني في سوريا بأي ثمن كان، ودعم الكنيست الإسرائيلي لذلك عن طريق تحويل نتيها هو وزير دفاعه باتخاذ قرار الحرب دون الرجوع للكنيست، لاسيما وأن "إسرائيل" تعتقد أن روسيا لن تعارض هذه العمليات. ويدخل ضمن حسابات هذا السيناريو وترجيح استمراره، رغبة "إسرائيل" الجامحة في توفير الأمن الاستراتيجي لحدودها الشمالية في ظل الترتيبات الجيو-استراتيجية التي تلت هزيمة تنظيم الدولة، واستعادة النظام السوري وحلفائه للمزيد من المناطق التي خضعت لسنوات لإدارة المعارضة.

رابعاً: مواجهة حزب الله:

لا يبدو أن كلاً من حزب الله و"إسرائيل" يرغبان في الحرب على المدى القريب. ولكن، استفزازاً خطيراً من كلا الطرفين، قد يفتح باب المواجهة الشاملة سريعاً. وهذا الخيار يصعب التنبؤ به لأن قواعد الاشتباك أصبحت أكثر ضبابية مع الهجمات الإسرائيلية المستمرة على أفراد أو منشآت حزب الله في سوريا -خلال السنوات الماضية- من دون أن يرد الحزب عليها. ولكن، خلافاً للحروب السابقة -كما حصل في عام ٢٠٠٦- يمكن ألا تقتصر العمليات العسكرية الإسرائيلية على لبنان التي هدّدت "إسرائيل" بإرجاعه عقوداً إلى الوراء وتدمير بنيته التحتية في حال مهاجمة حزب الله لأهداف إسرائيلية، بل يمكن أن تمتد على الأغلب إلى

أماكن تواجد حزب الله في سوريا. وفي هذه الحالة، ربما تجد "إسرائيل" نفسها منخرطة بقوة أكبر من أي وقت مضى في النزاع السوري وتعميقاته الإقليمية والدولية.

٧ - خاتمة:

يتواصل في الساحة السورية صراع الإرادات والمعاركة على فرض الخطوط الحمر بين "إسرائيل" وأعدائها. ومن جهة "إسرائيل"، باتت المقاربة شبه محصورة في مواجهة ما تسميه «التمركز الإيراني» في سوريا، مع الإعلان أنها ستتعامل معه كخط أحمر لا يمكن القبول به، مهما كانت الأثمان. في مقابل ذلك، يوجد إصرار إيراني على الوجود في الساحة السورية باتفاق مع الدولة السورية نفسها، في إطار اتفاقات و«رضى» متبادلين، ومبنيين على السيادة السورية واستقلال قراراتها وتحديد مصالحها، كما تراها هي بلا اشتراطات ولا إملاءات ولا ضغوط خارجية.

وإذا كان «التمركز الإيراني» هو الخط الأحمر الإسرائيلي، فإن الإملاء ومحاوله فرض الإرادة الاسرائيلية هي ايضا خط أحمر ومرفوض إيرانياً. وإذا عمد الجانبان إلى التمسك بخطوطهما الحمر، من دون سعي إلى تسوية أو تعايش أو تراجع لأي من الجانبين، فإن المواجهة مقبلة لا محالة، ويزيد من احتمالها أن "إسرائيل" تعمل، بين الحين والآخر، على استهداف ما يرتبط بالوجود الإيراني وإن بات بوتيرة ومستوى محدودين. وفي مقابل ذلك، تعمل إيران وتسعى بشكل دائم وحثيث، كما تقول "إسرائيل" في حدّ أدنى، على التمركز في سوريا، في مختلف الاتجاهات والمستويات، وعلى امتداد الجغرافيا السورية.

منطقياً، التمسك بالخطوط الحمر المتقابلة والمتناقضة يؤدي إلى التصادم، من دون اقتصار التصادم على مستويات منخفضة من المواجهة. ويبدو أن الجانب الإيراني يتكيف مع الاعتداءات الاسرائيلية، رباطاً بالظروف القائمة ولزوم وضرورات الحرب السورية، مع إدراكه المسبق محدودية فاعلية الهجمات الموضعية الاسرائيلية المدروسة من دون خسائر بشرية، رغم أن يده ستكون رخوة على الزناد، في حال توسعة مروحة هذا الاستهداف، في حال رهانات إسرائيلية خاطئة، كما حصل في الاعتداء على مطار «T 4» سابقاً.

كذلك فمن ناحية "إسرائيل"، نجد ان الهجمات الموضوعية وتكرارها، وإن كانت لذاتها قيمة مستقلة، وبرغم إدراك محدودية فاعليتها وتأثيرها العام على المشهد الكلي، إلا أنها مقدمة ضرورية لدفع الآخرين، وتحديداً «الصديق» الروسي كي يعمل على تحقيق المصالح الإسرائيلية، أو الجزء الأكبر منها. وتراهن "إسرائيل" في ذلك على خشية موسكو على مكتسباتها المحققة في الساحة السورية، وكذلك على المكاسب المقبلة التي هي في طور التحقق.

والتوجه الإسرائيلي نحو «الصديق» الروسي، هو توجه مجبول من مكونين: تظهير التوثب العسكري و«التوسل» الدبلوماسي. ولم تكن تل أبيب لتتجه إلى موسكو، توثباً وتوسلاً، إلا بعد أن أدركت وقدرت استمرار التوجه التراجعي للوجود والنفوذ الاميركيين في الساحة السورية، وصعوبة، إن لم يكن انتفاء، الرهان على الحليف الأميركي لاجتثاث تنامي محور المقاومة في سوريا.

الجانب الروسي، حليف إيران الفعلي على الارض، وصديق "إسرائيل" في الوقت نفسه، معني بإيجاد تسوية ما بين الجانبين، تعنى بدفعهما للتعايش مع ضوابط، تمنع المواجهة الكبرى بينهما، بما يشمل أيضاً المواجهات الموضوعية المحدودة، التي قد تتحول تدرجاً إلى مواجهة واسعة، من شأنها أن تجر إليها الدولة السورية حكماً. ثم ان روسيا معنية ايضاً بتلبية ما أمكن من مصالح إسرائيلية، بالمستوى والقدر المعقولين، شريطة أن تكون في متناول اليد، ومن دون الإضرار بالمصالح الروسية نفسها. وهي معنية بالعمل بين حدين، بين مطلب الصديق وحزمه، وامتناع الحليف وثباته. على ذلك، هي تسعى إلى إيجاد «تسوية» ما مع الجانب الإيراني وحلفائه، من شأنها الإبقاء على تقاطع المصالح (في حد أدنى) على مستوياتها الحالية في سوريا، أو ما يقرب منها، وتحديداً ما يتعلق بمرحلة ما بعد الحرب السورية، وهي «التسوية» التي لا يبدو أن الدولة السورية بعيدة عن الرغبة بها. وروسيا المعنية بعدم «إزعاج» "إسرائيل" وتحقيق ما أمكن من مصالحها، معنية أكثر بتحقيق مصالحها أولاً، خاصة أنها لا تقصر نظرتها وأفعالها واستراتيجياتها على الساحة السورية من دون النظر إلى كل الساحات. وفي هذه المناطق، الأكثر استراتيجية من ناحية روسيا، تبادل حاجات وتخاذم، على أكثر من صعيد.

على ضوء ذلك رأى المحلل العسكري لصحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية رون بن يشاي، أنه مع اقتراب الحرب في سوريا من نهايتها - لاسيما المعركة الحاسمة في إدلب في الشمال السوري- فإن الإيرانيين، على حد قوله، " قد فهموا بضغط من الروس ومن نظام الرئيس السوري بشار الأسد أن الميليشيات الشيعية التي جاؤوا بها إلى سوريا من العراق وأفغانستان وباكستان غير مرغوب فيها هناك". بالتالي لا يريد النظام في دمشق عناصر أجنبية في سوريا؛ ذلك أنها ستجر "إسرائيل" إلى شن هجمات في داخل الأراضي السورية، تحديداً في الوقت الذي "بدأ النظام بإعادة إعمار الدولة"، بحسب بن يشاي، الذي اضاف، أن الروس أيضاً لا يرغبون في هذا الوجود، ولذا من المعقول الافتراض بأن الإيرانيين، وبالأساس قائد فيلق "القدس" اللواء قاسم سليمان، سيلجأون الى احداث تغيير في استراتيجيتهم .

ويعتقد المحلل العسكري الإسرائيلي أن جوهر هذا التغيير يتلخص في انه: بدلاً من وجود عسكري كامل - يشمل عناصر منظمات المقاومة والحرس الثوري على الأرض بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة - يتم التمركز بواسطة منظومات سلاح ومنظومات استخبارات متطورة وجديدة من إنتاج إيراني تُقدم لسوريا وتسمح بالمواجهة مع "إسرائيل" لكن، ليس من خلال صدام بري مباشر على الحدود، بل بواسطة صواريخ بالستية وقذائف صاروخية دقيقة بصفة خاصة، ومنظومات دفاع جوي.

كل هذا سيحدّ، وفق بن يشاي، من قدرة العمل والقدرة العملائية لسلاح الجو الإسرائيلي على التحرك في أجواء لبنان وسوريا. ويؤكد أنه من الضرورة بمكان "أن نضيف إلى ذلك أيضاً منشآت استخباراتية تتابع عن قرب ما يجري في إسرائيل"، وبالتالي هكذا، يأمل قاسم سليمان بأن يُطمئن الرئيس الأسد والروس الذين يعارضون وجود قوات برية متعاطفة مع ايران تعمل على أراضٍ سورية. ولهذا ليس من المستبعد أن يبدأ سليمان بتنفيذ تمرکز نوعي مع سلاح نوعي بدلاً من تمرکز كمي في أماكن عسكرية عادية برية، واستخباراتية وجوية بإمكان "إسرائيل" أن تعمل ضدها بسهولة.

هكذا تبدو اليوم إذن الاستعدادات الجديدة قبيل انتهاء الحرب في سوريا، وبينما يقود الروس التسوية السياسية، فهم الأميركيون على ما يبدو مدى أهمية وجودهم في سوريا، ولذا هم لا ينوون مغادرتها بسرعة بخلاف ما أعلنه الرئيس دونالد ترامب قبل أشهر. الإيرانيون سيقون في سوريا، لكن في شكل جديد، وإسرائيل

تتابع ما يجري عن قرب، وإذا تبين لها أن أسلوب التمركز الإيراني الجديد يشكل خطراً عليها فإنها لن تتردد في التحرك. وفي ما يتعلق بالروس، ما تزال "إسرائيل" تتعامل معهم باحترام، كجارٍ يجب أخذه في الحسبان، لكن ليس هناك في تل أبيب من يعتقد بحسب بن يشاي، "بأن بوتين سيطرده الإيرانيين من سوريا من أجلنا، وعلى ما يبدو سنضطر إلى أن نفعل ذلك بأنفسنا".